

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي - الآثار والإجراءات -

The repercussions of the Corona pandemic on the world economy -The impact and processes -

طبيب أسامة¹Tebib Oussama¹¹ جامعة فرحات عباس سطيف (الجزائر)، semsem.69@live.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/05 تاريخ القبول: 2022/03/08 تاريخ النشر: 2022/03/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على واحدة من أخطر الأزمات الصحية عبر التاريخ من حيث الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والتي امتدت لتشمل كل بلدان المعمورة دون استثناء وراح ضحيتها الملايين من الأشخاص، بحيث تم تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية على مختلف اقتصاديات بلدان العالم وبالنسبة للاقتصاد الجزائري

توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا خلفت آثار اقتصادية وخيمة على العالم ككل وعلى الجزائر خصوصا، إضافة إلى أن قطاع السياحة كان أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا نظرا للقيود المفروضة على الأفراد.

كلمات مفتاحية: فيروس كورونا، الآثار الاقتصادية، الاقتصاد العالمي، الاقتصاد الجزائري

تصنيفات JEL: E58، E62، E20، F29، I12

Abstract:

The study aims to stand on one of the most serious health crises throughout history in terms of health, social and economic effects, which extended to include all countries of the world without exception and claimed the lives of millions of people.

The study concluded that the Corona pandemic had severe economic effects on the world as a whole and on Algeria in particular, in addition to the fact that the tourism sector was the most affected economic sector due to the restrictions imposed on individuals.

Keywords: corona virus; economic effect; world economy ; Algerian economy

JEL Classification Codes: E58, E62, F29

المؤلف المرسل: طبيب أسامة، الإيميل: semsem.69@live.com

مقدمة:

لقد شهد العالم واحدة من أخطر الأزمات الصحية مطلع عام 2020 ذهب ضحيتها الملايين من الأرواح ولازال ينتشر بسرعة في أرجاء المعمورة، بداية بمنطقة ووهان الصينية ثم انتقل إلى دول العالم لما يتميز به من سرعة الانتقال والانتشار الواسع، بحيث ساد الخوف والقلق على المستوى الدولي، ولاحظنا أن حكومات دول متقدمة لم تستطع الصمود أمام هذا الفيروس كإيطاليا مثلاً، فخلف من وراءه آثار اجتماعية و اقتصادية بالدرجة الأولى نظراً للإجراءات الاحترازية التي فرضتها معظم دول العالم عن الحياة الاجتماعية والتبادل الاقتصادي والتجاري، حيث أغلقت المطارات والموانئ وحركة التجارة العالمية، ناهيك عن إغلاق المحلات والفضاءات التجارية والملاعب والفنادق والعديد من المرافق العمومية على المستوى المحلي، مما أدى إلى خلق أزمة على مستوى العديد من الدول من تسريح للعمال و ركود تجاري واقتصادي خطير.

لقد ترك فيروس كورونا آثاراً سلبية على الحياة الاجتماعية على العموم والحياة الاقتصادية على الخصوص مما استوجب على الحكومات القيام بحزمة من الإجراءات تهدف إلى استعادة عافية اقتصادياتها وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، ومن خلال هذه المقدمة يمكن طرح إشكالية البحث كالتالي: ماهي الآثار الاقتصادية والتي خلفتها الأزمة الصحية العالمية على مختلف القطاعات الاقتصادية، وماهي سبل الوقاية والتعافي منها؟

فرضيات الدراسة:

من خلال سؤال الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- خلف فيروس كورونا آثار كبيرة على مختلف القطاعات الاقتصادية في العالم مازالت تبعاتها إلى يومنا هذا.
- قطاع السياحة أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً جراء فيروس كورونا نظراً للإجراءات المتخذة.
- التلقيح ضد فيروس كورونا أهم الحل الأمثل للتخفيف من حدة الفيروس والتعافي اقتصادياً.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته كونه:

- يعالج قضية العصر وهي محاربة فيروس كورونا المستجد والتي حيرت العالم.
- يسلك الضوء على الآثار الاقتصادية التي سببها الفيروس ومحاولة تقريبها للجمهور
- مقارنة الآثار انتشار الفيروس على العالمي مع آثاره على المستوى المحلي من خلال الموجة الفيروسية والمتحورات التي ظهرت مع انتشاره.

منهج البحث:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف الجائحة من حيث نشأتها وتعريفها وآثارها الصحية وتحليل آثارها الاقتصادية على مختلف القطاعات الحيوية وذلك بالاعتماد على تقارير المنظمات والهيئات الدولية وكذا الاستعانة بمواقع الأنترنت وبعض المقالات العلمية الحديثة، وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية كالتالي:

- نظرة عامة حول جائحة كورونا والإجراءات المتخذة لمجابهتها.
- الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي.
- الآثار جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الجزائرية وسبل التعافي منها.

1. نظرة عامة حول فيروس كورونا:

1.1 تعريف مرض فيروس كورونا:

تعد فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب أمراض متنوعة بين الزكام وأخرى أكثر وخامة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم سارس (SARS-CoV)، ويُمثل فيروس كورونا المستجد سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

مرض كوفيد 19 كما أطلق عليه هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا حيث بدا لأول مرة وتم اكتشافه في مدينة ووهان الصينية، وتشمل الأعراض الشائعة للعدوى أعراضاً تنفسية والحمى والسعال وضيق النفس وصعوبات في التنفس، وفي الحالات الأكثر وخامة قد تسبب

العدوى الالتهاب الرئوي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوحيم، والفشل الكلوي، وحتى الوفاة، وقد وصلت عدد الحالات الإيجابية إلى ما يقارب 313 مليون إصابة و 5,5 مليون حالة وفاة عبر العالم حسب آخر الإحصائيات، (موسوعة ويكيبيديا، 2022) ونتيجة لسرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها من شخص لآخر في عدد من دول العالم في الوقت نفسه، ونتيجة لفشل الدول في السيطرة عن انتشار هذا الفيروس فقد صنفته منظمة الصحة العالمية على أنه جائحة تؤثر على مختلف بلدان العالم، بحيث نشهد حاليا الموجة الرابعة تصنف على أنها أكثر خطورة من سابقتها وهذا بعد تغير الصبغة الجينية للفيروس على مدار الموجات الأربعة المسجلة وظهور سلالة "دلتا" وسلالة المتحور "أوميكرون" اللذان يتميزان أنهما أكثر انتشارا. (بولعراس، 2020، صفحة 5)

2.1. البلدان الأكثر تضررا بفيروس كورونا:

تصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة البلدان الأكثر تضررا وتسجيلا للحالات وكذا الوفيات نظرا لعدد السكان الكبير وعدم التقيد في بداية الجائحة بالإجراءات الوقائية واستخفاف الحكومة الأمريكية في بداية الأمر بخطورة الفيروس، وفيما يلي قائمة البلدان الأكثر تضررا من الجائحة حتى آخر تحديث ليوم 2022/01/11:

الجدول رقم 1: قائمة البلدان الأكثر تضررا من فيروس كورونا 19

الوفيات	الحالات المؤكدة	البلد
841 ألف وفاة	62,4 مليون إصابة	الولايات المتحدة الأمريكية
484 ألف وفاة	35,9 مليون إصابة	الهند
621 ألف وفاة	22,6 مليون إصابة	البرازيل
151 ألف وفاة	14,7 مليون إصابة	بريطانيا (المملكة المتحدة)
123 ألف وفاة	12,3 مليون إصابة	فرنسا

المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/Template:COVID-19_pandemic_data

3.1. إجراءات الحكومات للحد من انتشار فيروس كورونا:

في البداية عند دخول الفيروس للدول بدأت بسياسة حصر الوباء في المنطقة التي ظهر بها للحد من انتشاره، ليتطور الأمر بعد ذلك على اعتماد الدول لسياسة الحجر الجزئي على كافة المواطنين وغلق المجال الجوي والبحري أمام الوافدين، ثم تطور كذلك ليصبح حجرا كليا على بعض الدول وكذا منع التنقل حتى داخل المدن والمناطق الجغرافية القريبة من بعضها، ومن بين الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها نذكر ما يلي:

- التباعد الاجتماعي وفرض حجر صحي إما جزئي أو كلي حسب الوضعية الصحية.
- تعطيل حركة النقل بكافة أنواعها جوي، بري، بحري.
- توزيع المسؤوليات بين الحكومات والأفراد للحد من الأزمة.
- حظر التجوال بإصدار مراسيم وقوانين تمنع ذلك.
- بعث صناعة المستلزمات الطبية كالكمادات والمعقمات الكحولية وإعفاءها من الضرائب.
- السعي وراء توفير المواد الاستهلاكية للمواطنين.
- حظر التجمعات والمسيرات وغلق الأماكن العمومية كالحدايق والمتاحف
- تعطيل التدريس على كل المستويات والتوجه نحو التعليم عن بعد.

2. الآثار المترتبة على جائحة كورونا في العالم:

تسببت أزمة كورونا في آثار وخيمة على العالم مازالت تبعاتها إلى يومنا هذا وسنحاول التركيز على الاجتماعية والاقتصادية منها:

1.2. الآثار الاجتماعية (البطالة والفقر):

أثر الفيروس بشكل كبير على كافة جوانب الحياة، إذ أغلقت مدن كاملة وتوقفت حركة الملاحة البحرية والجوية وأغلقت محطات القطارات ومنعت التجمعات الاجتماعية بكافة أشكالها وأغلقت أسواق الجملة ومحلات التجزئة والأماكن العمومية وهذا ما كان له أثر معنوي كبير في نفسية الأشخاص عبر العالم.

الشكل رقم 1: عدد المهددين بالفقر في العالم عقب انتشار فيروس كورونا



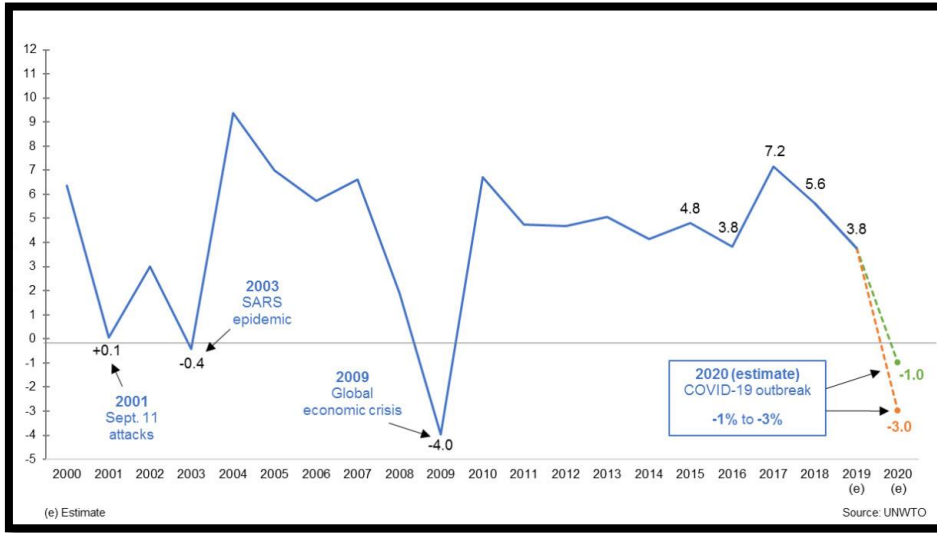
المصدر: منظمة العمل الدولية تقرير أبريل 2020 www.ilo.org

إن أكبر أثر اجتماعي تسببت به الجائحة هو البطالة حول العالم حيث سجلت مستويات قياسية نتيجة لتسريح العمال من القطاعات التجارية والصناعية الكبرى لعجز بعض الشركات عن دفع أجورهم ناهيك عن السياسات المخفضة للتكلفة العمالة كالعطل الممنوحة و خفض ساعات العمل و المطالبات بتخفيض الأجور.

2.2. الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية:

1.2.2. على قطاع النقل والسياحة:

الشكل رقم 2: تأثير جائحة كورونا على قطاع السياحة عالميا



المصدر: منظمة السياحة العالمية <https://www.unwto.org/ar/taxonomy/term/356>

يعتبر قطاع السياحة والفندقة من أكبر القطاعات تضررا من جائحة كورونا، فبتوقف حركة الطائرات والبواخر السياحية وتوقف حركة القطارات وفرض إجراءات الحجر الصحي المنزلي توقفت حركة السياح في العالم الأمر الذي جعل قطاع السياحة يتكبد خسارة قدرها 4 تريليون دولار بحلول عام 2022، أما فيما يتعلق بالفندقة فقد كانت تداعيات الجائحة فادحة أين جاءت التقارير حسب الرئيس التنفيذي لمجلس السياحة والسفر العالمي أن 75 مليون وظيفة تم فقدانها في قطاع السياحة عالميا بسبب فيروس كورونا، (السعيد، 2021، صفحة 6) ونلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أنه لم تحدث وأن سجلت مثل هذه الخسائر إلا في عام 2003 عند انتشار المتلازمة الحادة الوحيدة (سارس) وكذا أزمة الرهن العقاري 2008، لكن وبعبء ما تم طرح اللقاحات المصنعة ضد كورونا في الأسواق وفرضها على الأشخاص شريطة السفر عبر العالم توقعت منظمة السياحة العالمية تعافي السياحة العالمية وأن التوقعات

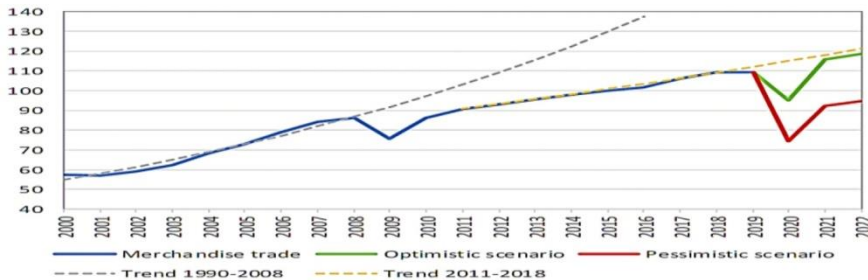
الإجمالية للتعافي في عام 2021 من قبل فريق الخبراء، ذهبت إلى التعافي بنسبة 50% في 2021، منهم نسبة 4% فقط يتوقعون بداية التعافي من الربع الثاني من العام، و 27% منهم يرشحون التعافي بدءاً من الربع الثالث، بينما يرجح 18% منهم حدوث التعافي بداية التعافي من الربع الأخير من عام 2021.

وأشارت إلى أن نسبة 50% من المشاركين يتوقعون حدوث انتعاش في عام 2022، وبشكل عام تشير سيناريوهات منظمة السياحة العالمية للفترة من 2021 إلى 2024 إلى أن التعافي قد يستغرق عامين إلى أربع سنوات حتى تعود السياحة الدولية إلى مستويات عام 2019

2.2.2. على قطاع التجارة الدولية:

يعتقد الخبراء والمختصون في منظمة التجارة الدولية حجم التراجع والانكماش بسبب الأزمة الصحية سيتجاوز على الأرجح حجم الركود التجاري الذي حدث في الأزمة العالمية 2008-2009، وفي ضوء حالة عدم اليقين بشأن مدة بقاء الوباء فإن قدرة التحكم فيه هي من تحدد حجم الضرر وتداعياته المستقبلية وإمكانية تعافي التجارة الدولية في السنوات القادمة، وبالعودة إلى بداية انتشار الجائحة في الصين عانت المبادلات التجارية المحلية والدولية من انخفاض أسبوعي بحجم 56 بالمائة بداية من منتصف فيفري 2020، كما حدث حذوها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وسجلت انخفاضاً بنسبة 26 بالمائة واستمر انخفاض التجارة الدولية في العالم على أن وصل على 9,8 بالمائة منذ بداية الجائحة مع انخفاض ملحوظ في الأوامر والفواتير.

الشكل رقم 3: تأثير جائحة كورونا على حجم التجارة الدولية



Source: WTO. Press Release 8 April 2020

المصدر: تقرير منظمة التجارة العالمية 8 أبريل 2020

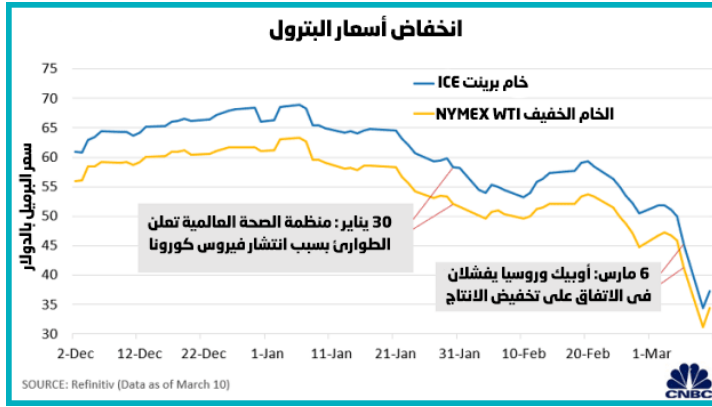
وأظهرت بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، انكماش حركة التجارة العالمية خلال 2020 بنسبة 9 بالمائة، بضغط تداعيات فيروس كورونا وأفاد "أونكتاد" في تقريره أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها الوباء أثرت بشكل كبير في التجارة العالمية خلال 2021. وتسببت تداعيات كورونا في تضرر الاقتصاد العالمي العام الماضي، وفرضت أوضاعا مالية صعبة على الشركات وسط توقف الإمدادات ومخاطر كبيرة، لا سيما خلال الربع الثاني الذي شهد ذروة الإغلاق. وأشار التقرير إلى انخفاض التجارة في السلع بنسبة 6 بالمائة خلال العام الماضي، فيما تراجعت التجارة في الخدمات 16.5 بالمائة، وأورد أن تأثير الجائحة على التجارة العالمية كان أشد حدة خلال النصف الأول من 2020، مع انخفاض في القيمة بنحو 15 بالمائة. (تقرير البنك الدولي، 2021)

وبدأت التجارة العالمية الانتعاش اعتبارا من الربع الثالث 2020، وبقوة أكبر في الربع الأخير ويعزى الانتعاش في النصف الثاني إلى حد كبير، نتيجة تحسن التجارة في السلع، بينما لا تزال التجارة في الخدمات متخلفة بدرجة كبيرة عن المتوسطات. وزادت التجارة العالمية في السلع 8 بالمائة على أساس ربع سنوي، بالربع الأخير 2020، بينما شهدت تجارة الخدمات ركودا عند مستويات الربع الثالث.

3.2.2. على قطاع المحروقات (النفط):

يعتبر النفط المكون الرئيسي لصادرات العديد من الدول في العالم على غرار دول الخليج العربي ودول شمال إفريقيا وتعتبر دولة الصين الشعبية أكبر مستورد للنفط في العالم، وبسبب صدمة جائحة كورونا على الصين خاصة وعلى العالم عامة جعل الطلب على النفط ينخفض على أدنى مستوى له، وذلك بسبب فشل المفاوضات داخل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك حيث اقترحت المنظمة تخفيض الإنتاج بسبب نقص الطلب العالمي على النفط وبدأت حرب الإنتاج بين الدول داخل المنظمة والدول خارجها حيث رفضت روسيا تخفيض الإنتاج مما دفع بالسعودية إلى زيادة الإنتاج من النفط وإغراق السوق الدولية مما أدى إلى وجود فائض كبير من النفط العالمي أدى على خلل في العرض والطلب أدى ذلك على هبوط أسعار النفط ب 30 بالمائة من قيمته كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 4: تأثير جائحة كورونا على أسعار النفط في الأسواق العالمية

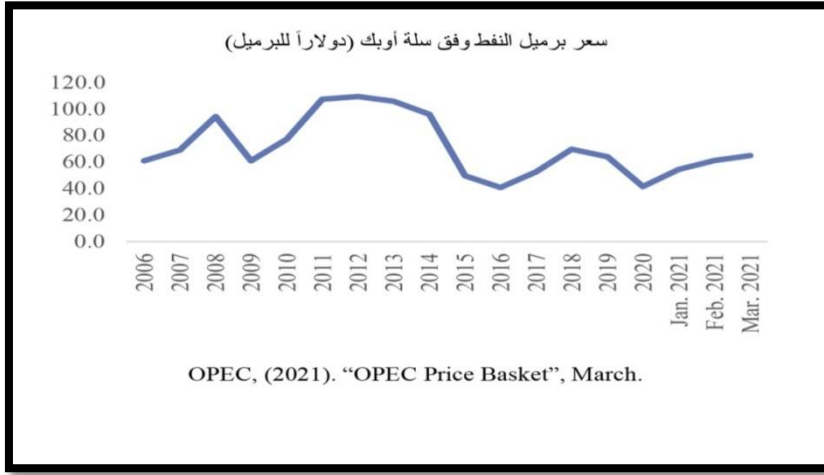


المصدر: تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك مارس 2021.

لقد تراجعت أسعار النفط العالمي بشكل ملحوظ، حيث أشارت منظمة أوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي تأثرت بشكل كبير بتفشي الوباء، ويرجع ذلك على تراجع الطلب العالمي على المنتجات النفطية لا سيما وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة الاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقييد الحركة العالمية، كما تأثرت صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من الدول عبر العالم خاصة في آسيا بالإضافة على تأثر قطاع النقل النفطي مما أدى بتوقعات غير تفاؤلية بشأن إنتاج ونقل النفط العالمي، كما تجدر الإشارة إلى أن سعر النفط الأمريكي (غرب تكساس الوسيط) سجل أدنى مستوى له تاريخيا حيث انخفضت عقود النفط الخام الأمريكي بنسبة 94 بالمائة وبلغت مستوى 1.04 دولار للبرميل. (علي، 2020)

وباكتشاف اللقاحات وظهور بوادر انفراج الأزمة الصحية العالمية وعودة الرحلات الجوية وتخفيف القيود المفروضة على الحركة الدولية بصفة عامة انتعشت أسواق النفط العالمية خلال سنة 2021 وشهدت ارتفاعا في الأسعار ما بين 60 و 80 دولار للبرميل وهذا راجع لزيادة الطلب العالمي على النفط والمنتجات النفطية نتيجة بعث النشاطات الاقتصادية الكبرى وعودة الحياة على طبيعتها في العديد من مناطق العالم وهذا ما يوضحه الشكل الموالي حول تقلبات أسعار النفط العالمية:

الشكل رقم 5: تطور أسعار النفط خلال جائحة كورونا



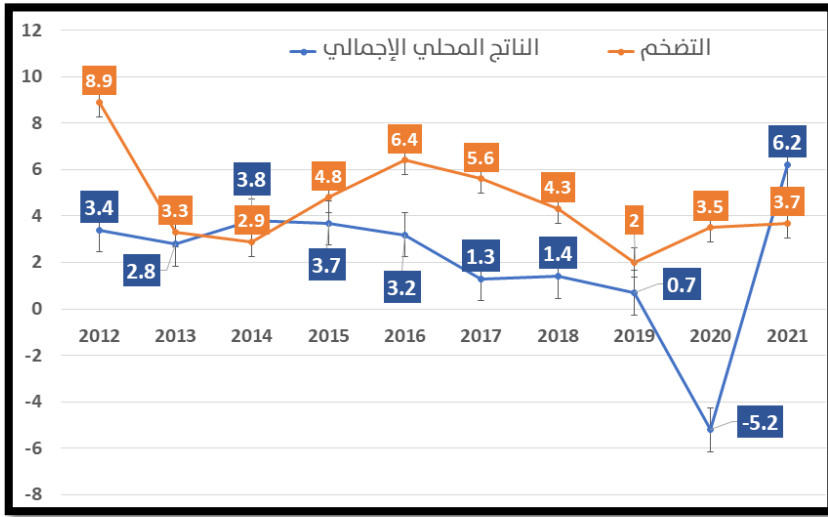
المصدر: تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك مارس 2021

من الشكل أعلاه نلاحظ أن سعر النفط العالمي سجل أدنى مستوياته على الرغم من تعاقب أزمات اقتصادية عالمية لكن الأثر المترتب على جائحة كورونا يبقى الأكبر على مر التاريخ.

أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري:

لقد كانت لجائحة كورونا تأثيرات اجتماعية واقتصادية وخيمة على الاقتصاد الجزائري على غرار باقي الدول، لكن بدرجة أكبر على الدول التي تعتمد على الربيع البترولي بحيث رافقت الأزمة الصحية هبوطاً حاداً في أسعار النفط مما خلق حالة عدم التوازن في الموارد والنفقات المالية للخزينة العمومية الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تتخبط في أزمة اقتصادية حادة استنزفت من خلالها احتياطي الصرف، وهذا يفسره الشكل أدناه حيث عرف الناتج المحلي الإجمالي هبوطاً حاداً في سنة 2020 ناتج عن توقف النشاط الاقتصادي في خضم الأزمة ليعاود الارتفاع بعد تخفيف قيود الإغلاق وبعث النشاط من جديد، كما سجلت مستويات التضخم ارتفاعاً محسوساً خلال فترة الأزمة بعد أن سجلت أدنى مستوياتها خلال عام 2019 ليبقى التضخم سائداً في الاقتصاد الجزائري حيث بلغ نسبة 3,7 في 2021.

الشكل رقم 6: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المركز العربي للأبحاث والدراسات

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Economic-and-Social-Implications-of-COVID-19-in-Algeria.aspx>

أثرت جائحة كورونا على الجزائريين بشدة، مما أدى إلى تفاقم مشاكل الاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة ويعاني بالفعل من سنوات من انخفاض أسعار النفط والقيود على الاستثمار المحلي والأجنبي، قبل الوباء كان ما يقرب من ثلث الشباب الجزائري عاطلين عن العمل وكان الكثيرون يأملون في التغيير بعد الاحتجاجات السياسية في عام 2019 بسبب الحراك لكن في ظل الاقتصاد غير المتنوع الذي يعتمد فقط على صادرات النفط والغاز واستنزاف احتياطات العملات الأجنبية.

تجدر الإشارة أنه بحسب صندوق النقد الدولي تراجع الاقتصاد الجزائري بنسبة 6 في المائة العام الماضي، لكنه يتوقع نمواً بنسبة 3,4 في المائة في عام 2022 على خلفية ارتفاع أسعار النفط، كما يتوقع عجزاً في الميزانية بنسبة 18.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، ولمعادلة ميزانيتها، قال محافظ البنك إن الجزائر بحاجة إلى سعر نفط يبلغ 169.6 دولاراً للبرميل، أي أكثر من ضعف السعر الحالي البالغ 72 دولاراً ومع ذلك يقول محللون إنه لا يوجد وضوح بشأن الكيفية التي يخطط بها النظام لاستباق كارثة اقتصادية محتملة. (كاسحي و دربال، 2021)

حتى في الوقت الذي أدى فيه انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى الضغط على الموارد المالية الحكومية والحد من قدرتها على تقديم المنح وخلق فرص العمل لسكانها الذين يغلب عليهم الشباب، فقد فشل صناع القرار الجزائري، أو مقرررو القرار كما يُعرفون، في تنويع الاقتصاد، بحيث كانت الحكومات المتعاقبة تحرق احتياطات العملات الأجنبية، التي انخفضت من 200 مليار دولار في عام 2014 إلى 47 مليار دولار في عام 2020.

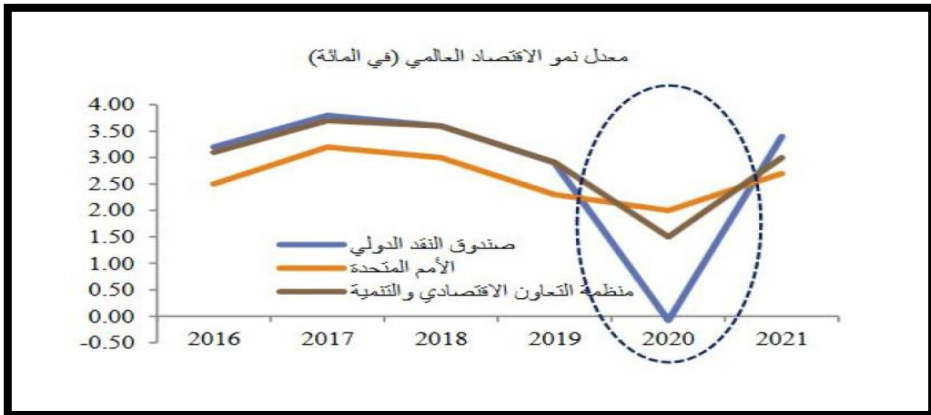
من جهة أخرى أدى ارتفاع الأسعار إلى مطالبات متكررة لزيادة الرواتب وإضرابات من قبل قطاعات مختلفة من المجتمع، قد تضيق السلطات الخناق على المعارضة لكنها تدرك جيدا أن الظروف المعيشية تزداد صعوبة بالنسبة للجزائريين الذين يعانون من التأثير المشترك لحالات الإغلاق وإغلاق الأعمال والتضخم.

3.2: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على بعض المؤشرات العالمية:

1.3.2. معدلات النمو الاقتصادي:

تسببت صدمة جائحة كورونا في صدمة عالمية هائلة لم تكن متوقعة من قبل أفضت على كساد حاد في الكثير من بلدان العالم إن لم تكن معظمها حيث سجلت أدنى مستويات للنمو الاقتصادي من قبل صندوق النقد الدولي في تقريره لسنة 2020 حيث أشار على نسبة انكماش قدرها 5,2 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وبذلك سيتراجع نسبة نصيب الفرد من الناتج، ومن المتوقع تحقيق نسبة نمو قدرها البنك الدولي 4,2 بالمائة خلال السنوات 2021 و2022.

الشكل رقم 7: تطور معدل النمو العالمي خلال جائحة كورونا



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي 2021

<https://blogs.worldbank.org/ar>

وتعتمد الآثار المترتبة على انخفاض النمو الاقتصادي العالمي على عدة عوامل منها: انخفاض الطلب على السلع والخدمات بسبب حالات الركود التي يشهدها العالم وبسبب مخاوف وترقبات في حالات الشراء عند المستثمرين والمستهلكين، كما أن سياسات الإغلاق التجارية من شأنها تخفيض ما يقارب 15 إلى 25 بالمائة وهذا حسب الاختلاف في مكونات الناتج المحلي الإجمالي فبعض الدول التي تشكل السياحة نسبة كبيرة من الناتج المحلي لها تأثرت بشكل أكبر من الدول ذات التنوع الاقتصادي كدولة الإمارات ودول شرق آسيا وكذا القطاع الصناعي الذي شكل ضربة موجعة للناتج المحلي العالمي باعتبار أن الوباء كان متمركزا في الصين التي تعتبر أول بلد صناعي في العالم مما خلق أزمة توريد في السلسلة العالمية.

2.3.2. معدلات البطالة:

لقد خلفت جائحة كورونا أزمات اجتماعية ذات تأثير بالغ على الدول من بينها البطالة وتدني مستوى التعليم وانتشار ظاهرة الفقر وتدني مستوى الخدمات الصحية نتيجة الإقبال الكبير على المؤسسات الصحية التي أصبحت عاجزة في ظل هذه الظروف الكارثية، لكن أهمها تبقى البطالة والتي شهدت مستويات خطيرة نتيجة للسياسات الاقتصادية والصحية التي فرضت للحد من انتشار الفيروس والمتمثلة في تسريح العمال وتقليص عدد ساعات العمل، وفيما يلي تمثيل بياني لعدد المهنيين بالفقر والبطالة حول العالم:

الشكل رقم 8: تمثيل بياني لمستويات الفقر والبطالة المتوقعين خلال جائحة كورونا



المصدر: منظمة العمل الدولية تقرير أبريل 2020 www.ilo.org

في الواقع يصعب قياس الأثر الإجمالي المترتب على جائحة كورونا على سوق العمل الدولية نتيجة تضافر إجراءات الإغلاق والتعويضات المؤقتة والعودة على العمل، ومع ذلك تقدر منظمة العمل الدولية أن الأزمة الصحية تهدد أكثر من 500 مليون وظيفة حول العالم، (منظمة العمل الدولية، 2021) لا سيما في قطاع السياحة والنقل والأسفار خاصة في دول العالم النامي والتي لا تمتلك نظام تعويضي فعال يمكنه من مواجهة الأخطار المحتملة، وتشير التقارير إلى أن أكثر من 100 مليون وظيفة سوف تختفي بحلول عام 2022 وبمقابل ذلك سوف يقع حوالي 90 إلى 120 مليون شخص تحت خط الفقر المدقع نتيجة لذلك وما يتبع ذلك من جوع وسوء تغذية.

حيث قدرت المنظمة الدولية للعمل أن عدد الذين تأثروا جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لاماكن العمل بأزيد من 81 بالمائة من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3,3 مليار شخص إلى غاية ديسمبر 2020، إلا أن هذه النسبة انخفضت لتبلغ 62 بالمائة بسبب الرفع التدريجي لتدابير الغلق خلال عام 2021 بعد اكتشاف اللقاحات لفيروس كورونا المستجد. (منظمة العمل الدولية م.، 2021)

خاتمة:

يصعب في الوقت الحالي تحديد وحصر مختلف الآثار الاقتصادية التي قد تخلفها جائحة كورونا على المستوى العالمي خاصة مع استمرار تفشي الوباء وظهور متحورات وأشكال أخرى من الفيروس على الرغم من اكتشاف العديد من اللقاحات وبداية عمليات التطعيم على المستوى العالمي، فهذا الوباء له آثار على المدى المتوسط والطويل وكذا قصير الأجل، لكن ما يمكن تأكيده هو أن هذا التأثير كان شاملا لكل القطاعات دون استثناء نظرا لترابطها مع بعضها البعض مؤدية إلى تراجع حجم النمو العالمي بتراجع التجارة الخارجية وارتفاع مؤشرات الحالات الاجتماعية السلبية كالبطالة وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى.

لقد أكدت العديد من التقارير للهيئات الرسمية الدولية بأن مجمل القطاعات شهدت تراجعا كبيرا في معدلاتها المسجلة منذ بداية تفشي الوباء مارس 2020، وبنسبة أكبر قطاع السياحة الذي شهد أدنى مستويات له تاريخيا وذلك بسبب الإجراءات الصحية المفروضة على الأشخاص وحركة النقل والأسفار العالمية والتي مثلت الإجراء الأكثر تبنيًا من مختلف دول وحكومات العالم، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

في الأخير يبقى ما توصي به منظمة الصحة العالمية باعتبارها الهيئة الرسمية المسؤولة بضرورة تلقي اللقاحات بمختلف أنواعها الحل الأمثل للخروج من هذه الأزمة الصحية وبالتالي عودة التعايش للقطاعات الاقتصادية العالمية على غرار السياحة والنقل والتجارة والنفط.

الاقتراحات والتوصيات:

- وفقا لما تم تناوله في هذه الورقة البحثية يمكن سرد بعض التوصيات حول الموضوع في ما يلي:
- يجب على الحكومات التزام الشفافية والمصادقية في التصريح حول أرقام إصابات كورونا وعدد الوفيات لزيادة الوعي لدى الأشخاص بخطورة سرعة انتشار الفيروس.
 - ضرورة إشراك الهيئات الرسمية وغير الرسمية في التوعية بمخاطر الفيروس والعمل على تشجيع أخذ اللقاحات من قبل الأشخاص.
 - ضرورة التكافل الدولي وتطبيق العدالة في توزيع اللقاحات خاصة على الدول الفقيرة والتي انتشر فيها الفيروس بدرجة كبيرة.
 - إعادة النظر في نظم الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتي أثبتت هشاشتها على المستوى العالمي خاصة فيما يخص البطالة والفقر والتكفل بالمرضى.

المراجع والإحالات:

المراجع:

1. تقرير البنك الدولي، ١. ١. (2021). تقرير البنك الدولي. سويسرا: البنك الدولي
2. جميلة السعيد. (2021). تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل محاربتها. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي برلين.
3. صلاح الدين بولعراس. (2020). بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد العالمي بعد تداعيات كورونا، سطيف، عدد خاص سبتمبر 2020، ص 5. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة ، صفحة 5.
4. صلاح علي. (2020). ملامح جديدة للاقتصاد العالمي بعد كورونا. مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية ، صفحة 9.
5. منظمة الصحة العالمية، م. ١. (2020, 4 20). موقع منظمة الصحة العالمية، 11 01. Consulté le 2022, sur منظمة الصحة العالمية :

<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>

6. منظمة العمل الدولية، م. أ. (2021). تقرير منظمة العمل الدولية .

7. منظمة العمل الدولية، م. أ. (2021). معايير العمل الدولية وفيرس كورونا . Récupéré sur موقع

منظمة العمل الدولية- : [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/--normes/documents/publication/wcms_741827.pdf)

8. موسوعة ويكيبيديا، م. و. (2022). ويكيبيديا . Consulté le 2022, sur موسوعة ويكيبيديا :

http://en.wikipedia.org/wiki/Template:COVID-19_pandemic_data
9. موسى كاسحي، و رقية دربال. (2021). أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري. مجلة أبحاث ،
صفحة 11.

10. الصباغ رفيقة، جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد العالمي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية،
2020.